

Distr.: Limited
21 February 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالاشتراء)
الدورة التاسعة
نيويورك، ٢٤-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

تنقيحات محتملة لقانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع
والإنشاءات والخدمات - استخدام الاتفاقات الإطارية
في الإشتراء العمومي

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	أولاً- مقدمة
٣	١٨-٣	ثانياً- معلومات خلفية
٣	٦-٣	ألف- الوصف
٤	٩-٧	باء- المصطلحات
٥	١٠	جيم- العلاقة بأدوات الاشتراء الأخرى
٦	١٨-١١	دال- الفوائد والشواغل الرئيسية التي تنشأ في استخدام الاتفاقات الإطارية
٧	٣٩-١٩	ثالثاً- مدى التنظيم والاستخدام
٧	٢٠-١٩	ألف- الاتفاقات الإطارية
٨	٢٤-٢١	باء- أفريقيا
٩	٢٦-٢٥	جيم- آسيا
٩	٣٠-٢٧	دال- أوروبا
١٠	٣٢-٣١	هاء- أمريكا اللاتينية
١١	٣٥-٣٣	واو- أمريكا الشمالية



الصفحة	الفقرات
١١	زاي- النظم ذات السمات المماثلة للاتفاقات الإطارية ٣٩-٣٦
١٣	رابعاً- الشروط العامة لاستخدام الاتفاقات الإطارية ٥٩-٤٠
١٣	ألف- نطاق الاتفاقات الإطارية ٤٢-٤٠
١٤	باء- القيود على نوع الأصناف التي ستُستَـثـرى ٤٥-٤٣
١٤	جيم- مدة الانفاق الإطارية ٤٨-٤٦
١٥	دال- العتبات المالية والقواعد الأخرى التي تحدّد تطبيق قواعد الاشتراء ولوائحه ٥١-٤٩
١٦	هاء- شروط الإعلان والنشر ٥٦-٥٢
١٦	واو- إعادة النظر ٥٩-٥٧

أولا - مقدمة

١ - ترد خلفية الأعمال التي يضطلع بها حاليا الفريق العامل الأول (المعني بالاشتراء) فيما يتعلق بتنقيح قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات ("القانون النموذجي") (الوثيقة A/49/17 و Corr.1، المرفق الأول) في الفقرات ٥ إلى ٤٣ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.41، التي ستكون معروضة على الفريق العامل في دورته التاسعة. والمهمة الرئيسية للفريق العامل هي تحديث القانون النموذجي وتنقيحه لكي توضع في الاعتبار التطورات الأخيرة في مجال الاشتراء العمومي.

٢ - وقد طلب الفريق العامل من الأمانة في دورته السادسة (فيينا، ٣٠ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) أن تعد مذكرة بشأن استخدام الاتفاقات الإطارية تتضمن، عند الاقتضاء، مواد إرشادية (A/CN.9/568، الفقرة ٧٨). وقرّر الفريق العامل في دورته السابعة (نيويورك، ٤-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥) أن يتناول موضوع الاتفاقات الإطارية في دورته التالية إذا كان هناك متسع من الوقت (A/CN.9/575، الفقرة ٩)، ولكن، بسبب ضيق الوقت، أحلّ لاحقا نظره في الموضوع إلى دورته التاسعة (A/CN.9/590، الفقرة ١٠). وقد أعدّت هذه المذكرة تلبية للطلب المقدم من الفريق العامل في دورته السادسة، وتستفيد من المعلومات المقدمة من الأمانة، وهي مقدمة إلى الفريق العامل لكي ينظر فيها في دورته التاسعة.

ثانيا - معلومات خلفية

ألف - الوصف

٣ - يمكن وصف الاتفاقات الإطارية بأنها صفقات ترمي إلى ضمان توريد منتج أو خدمة خلال مدة من الزمن، وتشتمل على ما يلي:

(أ) دعوة مقدمة إلى الموردّين المحتملين لكي يشاركون في عملية اشتراء (باستخدام أسلوب الاشتراء الملائم للسلع أو الإنشاءات أو الخدمات المعنية، وذلك مثلا عن طريق نشر دعوة إلى تقديم العطاءات)؛

(ب) اختيار مورّد واحد أو أكثر على أساس ردودهم على الدعوة وفقا لأسلوب الاشتراء المختار ("المرحلة الأولى" من عملية الإرساء)، وبعد ذلك يعقد الموردّ (ون) اتفاقا إطاريا مع الجهة المشترية؛

(ج) تقديم طلبات اشتراء دورية لاحقا إلى المورد(ين) المختار(ين) لدى نشوء احتياجات معيّنة ("المرحلة الثانية" من عملية الإرساء).

٤- ويشيع استخدام الاتفاقات الإطارية أكثر ما يشيع في فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات أو الإنشاءات التي تحتاجها جهة مشتريّة احتياجا متكررا، مثل اللوازم المكتبية وقطع الغيار وإمدادات تكنولوجيا المعلومات وصيانة معداتها، ولكن لا تكون مواعيد تسليمها وكمياتها معروفة في وقت الدعوة الأولى. ومن الاستخدامات الأخرى اشتراء أصناف من أكثر من مصدر واحد، مثل الكهرباء والأدوية، والاشتراء المركزي لصالح عدة جهات مشتريّة.

٥- وقد أصبحت الاتفاقات الإطارية أداة اشتراء متزايدة الرواج، وخصوصا مع بروز الاشتراء الإلكتروني. فمثلا يقدّر أنه بحلول عام ٢٠٠٣ شكلت الاتفاقات الإطارية ما يقرب من ٣٠ في المائة من قيمة العقود الاتحادية في الولايات المتحدة.^(١)

٦- وقد تبرم الاتفاقات الإطارية مع مورد واحد (الاتفاقات مع مورد واحد) أو مع أكثر من مورد واحد (الاتفاقات مع موردين متعدّدين)، وقد تتخذ شكل عقد ملزم أو قد لا تتخذ ذلك الشكل. ويمكن أن يعزّز نوعا الاتفاقات كلاهما أمن التوريد، إما عن طريق اتفاقات يكون المورد ملزما بموجبها بتلبية طلبات الاشتراء المقدّمة، وعلاوة على ذلك - في حالة الاتفاقات مع موردين متعدّدين - من حيث إن الجهة المشتريّة يرجّح، حتى إذا كانت لديها اتفاقات غير ملزمة مع عدد من الموردين، أن تتمكن من العثور على مورد أو عدة موردين يستطيعون تلبية طلبات الاشتراء. وهناك أنواع معيّنة من الاتفاقات مع موردين متعدّدين تسمح للجهة المشتريّة بمرونة في اختيار مورد لتلبية طلب اشتراء معيّن، وذلك بالسماح بتحديد المواصفات الواردة في الاتفاق الإطاري بحيث تلائم الاحتياجات المضبوطة للجهة المشتريّة فيما يتعلق بطلب اشتراء معيّن.^(٢)

باء- المصطلحات

٧- يستخدم مصطلح "اتفاق إطاري" في بعض النظم للإشارة إلى نوع الترتيبات المذكور أعلاه (منها المملكة المتحدة وبلدان في أفريقيا وآسيا تتبع النظام القانوني البريطاني)، وفي توجيهات الاتحاد الأوروبي الصادرة في عام ٢٠٠٤ بشأن الاشتراء.^(٣)

٨- ومن المصطلحات الأخرى التي تستخدم للإشارة إلى نوع واحد أو أكثر من هذه الترتيبات عقود مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة (indefinite-delivery/

(indefinite quantity contracts (IDIQ)) أو عقود طلبات المهام (task-order contracts) في الولايات المتحدة، وبصفة أعم العقود الإطارية.⁽⁴⁾

٩- وبالنظر إلى أن استعمال أي من المصطلحات الواردة أعلاه في نصوص الأونسيترال، خارج نظامه القانوني الأصلي، قد يؤدي إلى الخلط بشأن طبيعة الترتيب المعني، فإن مسألة أولى يتعين أن يتناولها الفريق العامل تتمثل في النظر في كيفية الإشارة إلى تلك الترتيبات. فإذا رأى الفريق العامل أن القانون النموذجي ينبغي أن يعتمد نظاما قريبا من النظام المتبع في نظام قانوني آخر، فقد يرغب في استخدام المصطلح المستمد من ذلك النظام القانوني. وبدلا من ذلك، توجد مصطلحات لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأي نظام معين، منها "ترتيب الاشتراء الدوري" أو "ترتيب الاشتراء المتكرر" أو "ترتيب الاحتياجات الدورية" أو "وسيلة الإمداد الدوري". غير أنه لأغراض هذه المذكرة، واتساقا مع الوثائق السابقة التي عرضت على الفريق العامل بشأن هذا الموضوع، سيستخدم مصطلح "اتفاق إطارية".

جيم- العلاقة بأدوات الاشتراء الأخرى

١٠- للاتفاقات الإطارية علاقة بقوائم الموردّين التي توضع توقعاً لعمليات الاشتراء. فكلاهما يحدّد موردّين لكي ترسّى عليهم عقود الاشتراء في المستقبل، وعلى الرغم من أنهما وصفا من وجهة نظر تجارية بألّهما لوانان في نطاق طيفي واحد⁽⁵⁾ فإن هناك اختلافات كبيرة بينهما.⁽⁶⁾ ويمكن التمييز بينهما من حيث إنه في حالة الاتفاق الإطارية، ولكن ليس في حالة قائمة الموردّين:

(أ) توجد دعوة أولى إلى تقديم العطاءات أو دعوة أخرى إلى المشاركة في عملية اشتراء⁽⁷⁾؛

(ب) تحتوي الدعوة على ما يلي:

١- تحديد للسلع أو الإنشاءات أو الخدمات التي ستشتري ومتطلبات الاشتراء الأخرى؛

٢- الأحكام والشروط التي سيوردّ الموردّون المختلفون على أساسها السلع أو الإنشاءات أو الخدمات (مثل السعر ورسوم التسليم ومواعيد التسليم).

دال - الفوائد والشواغل الرئيسية التي تنشأ في استخدام الاتفاقات الإطارية

١١ - تشمل الأغراض الرئيسية للاتفاقات الإطارية تخفيض تكاليف المعاملات والوقت الذي تستغرقه، وضمان أمن التوريد. فيما أنه في الاتفاقات الإطارية يتم تحديد الموردّين وتقييم مؤهلاتهم وتقرير مواصفات الاشتراء المستقبلي وأحكامه وشروطه قبل تقديم طلب الاشتراء، فمن الممكن تفادي التكاليف المتكررة وإنجاز عمليات الاشتراء بتكاليف معاملات عامة أقل وأوقات تسليم أقصر مما سيكون عليه الحال إذا جرت كل عملية اشتراء منفصلة عن غيرها. وأنواع الاتفاقات الإطارية التي يحدث فيها كل التنافس في المرحلة الأولى من عملية الإرساء هي أنواع يتميز العمل بها بالبساطة في المرحلة الثانية من عملية الإرساء، ولذلك تكون إمكانية تحقيق وفور في تكاليف المعاملات وأوقاتها كبيرة. وتدل الشواهد العملية على أن تلك المزية تكون على أعلاها عندما تقدم طلبات الاشتراء المفردة. بموجب الاتفاق الإطاري إلكترونيا.⁽⁸⁾ فضلا عن ذلك، علّق مراقبون بقولهم إن الاتفاقات الإطارية يمكن أن تخفض تكاليف الاحتفاظ بالمخزونات أيضا (لأن الإمدادات لا تطلب إلا عند الحاجة إليها) وأنها تتيح للجهة المشترية مرونة أكبر في جدولة الاحتياجات، من حيث التوقيت والمقدار على السواء.⁽⁹⁾

١٢ - ويمكن أن تكون الاتفاقات الإطارية مفيدة في ضمان التوريد السريع والمضمون للأصناف التي ستشتري (مثلا، يمكن أن يشترط الاتفاق على المورد أن يلي جميع طلبات الاشتراء التي تقدّم وأن يحتفظ بمخزون دائم من المنتجات متاحا حتى في مباني الجهة المشترية)،⁽¹⁰⁾ وكذلك في الحالات التي يكون فيها وجود علاقة وثيقة طويلة الأجل بين الجهة المشترية والمورد (ين) مفيدا (مثلا، في حالة برامج البحث والتطوير المشتركة).

١٣ - ولوحظ أيضا أن إحدى فوائد استخدام الاتفاقات الإطارية في عملية الاشتراء تتمثل في أن تعاقب المراحل التنافسية في العملية يمكن أن يؤدي إلى تحسين مردود الإنفاق. وينبغي أن تتيح الاتفاقات الإطارية للجهة المشترية أن تجني "فوائد وجود بيئة تنافس مستمر طوال مدة العقد"،⁽¹¹⁾ وأن تبحث عن تخفيضات الأسعار عن طريق الحجم المتوقع لطلبات الاشتراء.

١٤ - ومن ثم فإن الاتفاقات الإطارية يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف القانون النموذجي المبينة في ديباجته، بما فيها زيادة الاقتصاد والكفاءة إلى الحد الأقصى في الاشتراء.

١٥ - وقد علّق مراقبون أيضا بقولهم إن الاتفاقات الإطارية يمكن أن تزيد من إمكانية حصول صغار الموردّين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على عقود الأشغال الحكومية، وإن كان

آخرون يرون رأيا مناقضا لهذا الرأي فيقولون إن ازدياد حجم العقود الذي غالبا ما ينشأ من استخدام الاتفاقات الإطارية هو في صالح كبار الموردين.⁽¹²⁾

١٦- بيد أن مراقبين آخرين علّقوا بقولهم إن الاتفاقات الإطارية قد تشكّل خطرا على التنافس الفعال، من حيث إنها، بإعفاء تقديم طلبات الاشتراء المنفردة من مقتضيات التنافس التام والمفتوح، قد تستبعد موردين محتملين من عملية الاشتراء المعنية، لأن التنافس في مرحلة طلبات الاشتراء المنفردة قد لا يكون كافيا، بسبب احتمال وجود تواطؤ بين الموردين وبسبب احتمال عدم وجود إشراف فعال على العمل بالاتفاقات الإطارية في الممارسة العملية.

١٧- وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون الاتفاق الإطاري طويل المدة وواسع التغطية، فيغلق باب السوق أمام التنافس الدوري الذي تتوخاه لوائح الاشتراء (يمكن مثلا أن يضمن الاتفاق السوق عمليا لمورد وطني). وإلى هذا المدى يمكن أن تؤدي الاتفاقات الإطارية، إذا لم ينظم العمل بها ويشرف عليه بطريقة سليمة، إلى الإخلال بأهداف القانون النموذجي المنصوص عليها والمتمثلة في المعاملة العادلة والنزاهة وثقة الجمهور في نظام الاشتراء.

١٨- وترد مناقشة أكثر تفصيلا لفوائد استخدام الاتفاقيات الإطارية ومخاطره المحتملة في الفصل الخامس من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.44/Add.1.

ثالثا- مدى التنظيم والاستخدام

ألف- الاتفاقات الإطارية

١٩- علّق مراقبون بقولهم إن الاتفاقات الإطارية يمكن العمل بها في ظل نظم اشتراء قائمة عديدة، على الصعيدين الدولي والوطني. وتنص قوانين بعض الدول التي تتبع تقاليد القانون المدني ولديها قوانين اشتراء نصا صريحا على الاتفاقات الإطارية، وذلك، عموما، عن طريق أحكام تحويلية،⁽¹³⁾ ولكن مع وجود تشريعات أكثر تفصيلا في بعض الحالات الأخرى.⁽¹⁴⁾

٢٠- وتستخدم الاتفاقات الإطارية أيضا حتى عندما لا توجد لوائح خاصة. وعلى الرغم من أنه لا يوجد حكم صريح في الاتفاق المتعلق بالاشتراء الحكومي⁽¹⁵⁾ الصادر من منظمة التجارة العالمية ولا في اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة فإن معلقين يعتبرون أن ذينك الاتفاقيين يسلّمان بإمكانية أن تشتمل إجراءات الإرساء على أكثر من مرحلة واحدة، وعليه يمكن العمل بالاتفاقات الإطارية في النظم الخاضعة لهما. وفي البلدان التي ليست لديها تقليديا

لوائح اشتراء خاصة (مثل البلدان التي تتبع النظام القانوني البريطاني)، يُعمل بالاتفاقات الإطارية أيضا منذ سنوات عديدة دون وجود لوائح محددة بهذا الصدد. غير أن تشريعات الاشتراء التي صدرت مؤخرا في العديد من النظم تدل على وجود اتجاه صوب وضع أحكام بشأن الاتفاقات الإطارية. ولا ينص القانون النموذجي حاليا على الاتفاقات الإطارية، وترد في مناقشة العمل بها واستخدامها، في الفصل الرابع أدناه وفي الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.44/Add.1، إشارة إلى أحكامه الراهنة التي قد تحول دون استخدام الاتفاقات الإطارية.

باء - أفريقيا

٢١ - من بين النظم التي استُعرضت، ينص أكثر من الثلث على عقود مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة أو على الاتفاقات الإطارية. وتشمل الولايات القضائية التي توجد لديها مثل هذه الأحكام نظم قانون عام (مثل تنزانيا وملاوي) ونظم قانون مدني (مثل أثيوبيا وبوركينا فاسو والسنغال ومالي والنيجر).⁽¹⁶⁾ وفي نظم القانون المدني، تكون أحكام الاتفاقات الإطارية محدودة النطاق عادة بالاتفاقات الإطارية مع مورّد واحد، ولكن في نظم القانون العام ينص أيضا على الاتفاقات الإطارية مع مورّدين متعدّدين.

٢٢ - فمثلا في ملاوي ينص على كل من "عقود مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة" و"الاتفاقات الإطارية".⁽¹⁷⁾ وتبرم الأولى مع مورّد واحد، ولكن الأخيرة يمكن أن تبرم مع ثلاثة مورّدين على الأقل، وفي هذه الحالة يشترط التنافس في المرحلة الثانية. ولدى أثيوبيا وتنزانيا أحكام عامة بشأن الاتفاقات الإطارية.⁽¹⁸⁾

٢٣ - وفي بوركينا فاسو، يجب أن تحدّد أحكام عقود مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة أو الاتفاقات الإطارية السلع أو الأصناف التي ستشتري، وسعرها، والحد الأدنى والأقصى لمبلغ العقد أو كميته.⁽¹⁹⁾ وتنطبق أحكام مماثلة في النيجر.⁽²⁰⁾

٢٤ - وفي السنغال، يجوز للجهة المشترية التي تكون احتياجاها الاشتراكية غير متيقن منها أن تبرم، بعد استيفاء إجراءات الاشتراء العادية، اتفاقا يسمّى "marché à commande"، يحدّد المقدارين الأقصى والأدنى (من حيث القيمة أو الكميات)، أو اتفاقا يسمّى "marché de clientèle"، تحدّد بموجبه أنواع من السلع، ولكن لا تحدّد مبالغها أو كمياتها، مع صيغة يحدّد بها السعر تبعا لحالة السوق.⁽²¹⁾ وتوجد أحكام مماثلة في الجزائر⁽²²⁾ ومالي⁽²³⁾ والمغرب⁽²⁴⁾ وتونس⁽²⁵⁾ وفي نظام الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.⁽²⁶⁾

جيم - آسيا

٢٥- ينص التشريع الصيني على الاتفاقات الإطارية مع مورّد واحد ومع مورّدين متعدّدين على السواء، بعد إجراء منافسة مفتوحة أولية. وبشأن الاتفاقات مع مورّدين متعدّدين، يسمح بالمفاوضات مع المورّدين إذا كان طلب الاشتراء اللاحق كبيرا نسبيا، أو يمكن طلب المزيد من العروض. وتنشر معلومات تفصيلية عن المورّدين وعن عروضهم على الموقع الشبكي الخاص بالاشتراء الحكومي والتابع لوزارة المالية. ويسمح بالاتفاقات مع مورّد واحد، في ظروف محدودة، لاشتراء الخدمات. ولا تتناول اللائحة المعنية تفاصيل العمل بالاتفاقات.⁽²⁷⁾ وفي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،⁽²⁸⁾ يُعمل بالاتفاقات الإطارية دون وجود حكم خاص بشأنها.

٢٦- ولم توجد أحكام بهذا الصدد في إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسوريا وفيت نام.⁽²⁹⁾ ومثل هونغ كونغ، تستخدم سنغافورة⁽³⁰⁾ الاتفاقات الإطارية منذ وقت طويل دون أن يوجد لديها حكم خاص بشأنها.

دال - أوروبا

٢٧- تشتمل توجيهات الاشتراء التي صدرت مؤخرا من الاتحاد الأوروبي على أحكام صريحة بشأن الاتفاقات الإطارية.⁽³¹⁾ وتنص التوجيهات على أنه "يجوز" للدول الأعضاء أن تنص في تشريعاتها على أحكام بشأن استخدام الاتفاقات الإطارية (أي أنه لا يوجد إلزام بعمل ذلك)، وعلى أن توجيهات الاتحاد تضع المعايير الدنيا للعمل بتلك الاتفاقات. وعليه يجوز للدول الأعضاء المنفردة أن تسن تشريعات أكثر تقييدا من توجيهات الاتحاد نفسها، وقد توجد أيضا تشريعات سابقة لتوجيهات الاتحاد تكون أحكامها أكثر تقييدا أيضا من أحكام توجيهات الاتحاد.

٢٨- وقد دخلت توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة حيز النفاذ بعد مشاورات مع الدول الأعضاء، وهي لا تختلف كثيرا عن الأحكام أو الممارسات المعمول بها في دول أعضاء معينة، مثل فرنسا⁽³²⁾ والسويد⁽³³⁾ والمملكة المتحدة (التي يُعمل فيها بالاتفاقات الإطارية دون وجود لائحة محددة بشأنها).⁽³⁴⁾ تقوم هذه البلدان حاليا بتحديث تشريعاتها بغية مراعاة أحكام التوجيهات الجديدة. وبموجب توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC، يجوز للجهة المشترية أن تبرم اتفاقا إطاريا (بعد أن تكون قد اتبعت أحكام التوجيه المتعلقة، على وجه الخصوص،

بالإعلان والحدود الزمنية وشروط تقديم العطاءات)، وأن تصدر بعد ذلك طلبات اشتراء منفردة لكل عملية اشتراء على حدة.⁽³⁵⁾

٢٩- ومن بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى التي سنت تشريعات تنص على الاتفاقات الإطارية، على وجه التحديد، بطريقة تتفق مع التوجيهات: الدانمرك وإستونيا⁽³⁶⁾ وفنلندا⁽³⁷⁾ وبولندا⁽³⁸⁾ وسلوفاكيا.⁽³⁹⁾ ومن بين الدول غير المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي التي استعرضت، سنت النرويج⁽⁴⁰⁾ وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا⁽⁴¹⁾ أحكاما بشأن العمل بالاتفاقات الإطارية.

٣٠- وفي أرمينيا، تعد قائمة بالسلع والأشغال والخدمات التي ستشتري بواسطة "منافسات عادية"، وتوافق عليها وزارة المالية والاقتصاد، وبعد ذلك تضع الهيئات المشتريّة المواصفات وتقوم بإجراءات اشتراء عادية للحصول على الأصناف المعنية.

هـ- أمريكا اللاتينية

٣١- يشيع في هذه المنطقة استخدام عقود مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة، وكثيرا ما تدار عن طريق جهة اشتراء مركزية (مثل *Direccion de Compras y Contratacion Publica* في شيلي)⁽⁴²⁾ أو تديرها جهة واحدة نيابة عن عدة جهات مشتريّة (كما في بيرو).⁽⁴³⁾ وفي المكسيك، يسمح بعقود مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة بمقايير دنيا وقصوى ومع تحديد مواعيد لعمليات الاشتراء.⁽⁴⁴⁾

٣٢- وفي البرازيل، لا تنص القواعد المتعلقة بالاتفاقات الإطارية⁽⁴⁵⁾ إلا على أحكام محدودة بشأن الاتفاقات الإطارية مع موردين متعدّدين، ويظهر فيها تفضيل للاتفاقات مع مورّد واحد عندما يتعلق الأمر بعمليات اشتراء متكرّرة. وعموما لا تستخدم الاتفاقات مع موردين متعدّدين إلا إذا لم تتيسر تلبية احتياج ما بواسطة مورّد واحد، وفي تلك الحالة يُلزم الموردون الآخرون عادة بتخفيض أسعارهم لتساوي أسعار المورد الفائز.⁽⁴⁶⁾ ولا يمكن التنازل عن ذلك الشرط إلا في أحوال استثنائية. وتقتصر مدة الاتفاقات الإطارية أيضا على سنة واحدة للسلع وعلى سنة واحدة عادة، ولكن مع إمكانية التمديد لسنة أخرى كحد أقصى، للخدمات.⁽⁴⁷⁾

واو- أمريكا الشمالية

٣٣- في الولايات المتحدة، يُشار إلى الاتفاقات الإطارية عادةً بعبارة عقود طلبات المهام والتسليم (task-and-delivery order contracts) أو عقود مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة المتعددة الإرساء (multiple award IDIQ contracts)، ويسمح بها بموجب تشريعات من تشريعات الاشتراء (قانون تبسيط الاقتناء الاتحادي لعام ١٩٩٤ (FASA)) ولائحة الاقتناء الاتحادية (FAR). وتقضي لائحة الاقتناء الاتحادية بأن تنص جميع عقود طلبات المهام والتسليم على مدة العقد، والمقدار الأقصى للسلع أو الخدمات التي ستُشترى، وبيان للأشغال التي ستؤدي.⁽⁴⁸⁾

٣٤- وتقوم دائرة الإمدادات الاتحادية التابعة لإدارة الخدمات العامة بإدارة معظم عقود مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة، وتعرف باسم عقود "جداول الإرساء المتعددة"، التي تحدّد لها لائحة الاقتناء الاتحادية شروط تنافس دنيا (ولكن لا تخضع لقانون تبسيط الاقتناء الاتحادي).⁽⁴⁹⁾

٣٥- وفي الولايات المتحدة أيضاً، يجوز للجهات المشتريّة أن تستخدم عقود جداول الإرساء المتعددة كبديل لإجراءات الإرساء التنافسية النمطية.⁽⁵⁰⁾ ويجوز لأي مورّد ذي مصلحة أن يقدّم في أي وقت عطاء لكي يصبح مورّداً حائزاً على عقد جدول إرساء متعدّد.^{(51)،(52)} وباب تقديم العطاءات للحصول على عقود مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة الأخرى التي تمنح لا يفتح إلا لمدة محدودة.

زاي- النظم ذات السمات المماثلة للاتفاقات الإطارية

٣٦- لا تنص تشريعات أستراليا على أحكام بشأن الاتفاقات الإطارية، ولكن يعمل بنظام مماثل يسمّى "ترتيبات الفريق". وفي إطار هذه الترتيبات يجوز للجهة المشتريّة أن تدخل في "صكوك عرض دائم" مع مورّدين متعدّدين لتوفير ممتلكات أو خدمات محددة. ويتم اختيار المورّدين بواسطة إجراءات مناقصة مفتوحة أو محدودة، ويجب أن تحتوي ترتيبات الفريق على شروط الاشتراء الدنيا، بما في ذلك سعر اشتراء استرشادي أو نهائي. ولا توجد أحكام خاصة تنظم إبرام ترتيب الفريق، وإن كانت تنطبق على إبرامه المتطلبات الإجرائية والفنية العادية (بما فيها الآداب والشفافية وعدم التمييز). ولا يوجد التزام على الجهة المشتريّة بأن تقبل أي عرض دائم، ويمكن سحب العرض الدائم في أي وقت قبل قبوله.

٣٧- ويمكن أن تتفاوت بين أعضاء الفريق تفاصيل صكوك العرض الدائم أو العقود. وعند القيام بعمليات اشتراء عن طريق ترتيب الفريق، يجب أن تجري الجهة المشترية تقييما لمردود الإنفاق لأي عرض دائم داخل في المنافسة. ويمكن أن تنظم منافسة أخرى في إطار ترتيب الفريق عندما يكون من شأن ذلك أن يوفر مردودا على الإنفاق، ولكن فقط إذا دل التعامل الأول مع السوق على أن الفريق يمكن أن يستخدم بهذه الطريقة.⁽⁵³⁾

٣٨- وتستخدم كندا أيضا نظاما مماثلا غير ملزم، يشمل ترتيبات اشتراء (أسلوب توريد يجوز فيه للجهات المشترية، بموجب الترتيب، أن تلتزم عطاءات من مجموعة بائعين تم فحصهم مسبقا)،⁽⁵⁴⁾ وعروض دائمة (عرض يقدمه مورد لتوفير سلع و/أو خدمات معينة بأسعار متفق عليها سلفا أو استنادا إلى أساس متفق عليه سلفا لتحديد الأسعار، بموجب أحكام وشروط محددة، ويكون متاحا للقبول خلال مدة محددة).⁽⁵⁵⁾ وتنظم دائرة الأشغال العمومية والخدمات الحكومية الكندية (PWGSC)،⁽⁵⁶⁾ هذه الترتيبات بموجب صكين رئيسيين بشأن السياسات هما: الكتيب الإرشادي بشأن التوريد، الذي هو كتيب إرشادي بشأن السياسات،⁽⁵⁷⁾ و الكتيب الإرشادي بشأن الأحكام والشروط النمطية للاقتناء.⁽⁵⁸⁾ بيد أنه لا تعتبر ترتيبات التوريد ولا العروض الدائمة نظيرا مباشرا للاتفاقات الإطارية الأوروبية (قد تكون أقرب في بعض الجوانب إلى قوائم الموردين، حيث إنه تعد قائمة بالموردين المؤهلين دون تحديد كامل لنطاق الأشغال ولأحكام والشروط، وتكمل مرحلة الاشتراء الثانية وفقا للقواعد المتعلقة بالمنافسات الانتقائية).⁽⁵⁹⁾ ويمكن أن يكون هناك في الممارسة العملية عدد من التنوعات المختلفة للعروض الدائمة ولترتيبات التوريد على السواء.

٣٩- وفي الهند،⁽⁶⁰⁾ يجوز للمنظمة المركزية للاشتراء (CPO) أن ترم "عقود أسعار" مع الموردين المسجلين، لا اشتراء السلع والأصناف ذات الأنواع النمطية (الأصناف العامة الاستعمال، التي تحتاجها بصفة متكررة مختلف وزارات الحكومة المركزية). وتنشر المنظمة المركزية للاشتراء جميع التفاصيل ذات الصلة على موقعها الشبكي وتقوم بتحديثها. ويجب على الموردين أن يقدموا دوريا طلبات لتجديد التسجيل. ويمكن أيضا النظر في تسجيل مورد (ين) جديد (ين) في أي وقت، شريطة أن يستوفوا جميع الشروط المطلوبة. ويُرصد أداء جميع الموردين، والإدراج في القائمة السوداء احتمال قائم.

رابعاً- الشروط العامة لاستخدام الاتفاقات الإطارية

ألف- نطاق الاتفاقات الإطارية

٤٠- يمكن أن تكون الجهة المشترية ملزمة أو غير ملزمة بتقديم أي طلبات اشتراء على الإطلاق بموجب الاتفاق. (٦١) (٦٢) وتلاحظ ورقة إرشادية صادرة من المفوضية الأوروبية بشأن العمل بالاتفاقات الإطارية المبرمة بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC أن مسألة ما إن كانت الجهة المشترية ملزمة أم غير ملزمة بتقديم طلبات اشتراء بموجب الاتفاق الإطاري وما إن كان المورد ملزماً أم غير ملزم بتلبية تلك الطلبات هي مسألة تخص القانون الوطني. (٦٣) وحيثما لا تُلزم أحكام الاتفاق الإطاري الجهة المشترية بأن تقوم بعمليات اشتراء بموجب الاتفاق الإطاري، تستطيع الجهة المشترية أن تشتري خارج نطاق الاتفاق إذا أُتيحت لها شروط أكثر مؤاتاة في جهة أخرى. (٦٤) وقد يتعين لاحقاً على الجهة المشترية أن تدفع للمورد أتعاب احتجاج مقابل إتاحتها خدماته لها، أو إذا كان هناك شك في احتمال أو مدى طلبات الاشتراء المتوقعة. (٦٥) غير أنه سيتعين أن يُقام في كل حالة توازن بين كفالة أمن التوريد، والحصول على حسوم سريعة على طلبات الاشتراء المؤكدة أو المتوقعة، والاحتفاظ بالمرونة التي تتيح الاشتراء من جهات أخرى.

٤١- ويقضي العديد من النظم بأن تضع الاتفاقات الإطارية كميات أو قيماً دنياً وقصوى للمشتريات بموجب الاتفاق الإطاري، وإلى ذلك المدى تكون الاتفاقات الإطارية ملزمة للجهة المشترية. ومن البلدان التي ينطبق عليها ذلك بوركينا فاسو والسنغال والمكسيك. وفي الولايات المتحدة، تقضي لائحة الاقتناء الاتحادي بأن تنص جميع عقود المهام والتسليم على مدة العقد والمقدار الأقصى للسلع أو الخدمات التي ستشتري، وعلى الرغم من أن الاتفاق يجب أن ينص أيضاً على قيمة نقدية دنياً ستشتري بموجب الاتفاق فإن المقدار يكون عادة منخفضاً وليست له سوى أهمية حقيقية قليلة.

٤٢- وتعرّف أحكام القانون النموذجي "العطاء الفائز" (المادة ٣٤ (٤) (ب))، وتنص على أن "يُقبل العطاء" الفائز (المادة ٣٦ (١)). وبما أن المادة ٢٧ (د) من القانون النموذجي تقضي أيضاً بأن تنص وثائق الالتماس على كمية السلع التي ستشتري (٦٦) فقد يرى الفريق العامل أن القانون النموذجي لا يسمح بالاتفاق الإطاري غير الملزم. (٦٧)

باء - القيود على نوع الأصناف التي ستُشتري

٤٣ - قلّما توجد في الممارسة العملية قيود على أنواع السلع أو الخدمات التي يمكن اشتراؤها بموجب اتفاق إطارى. والأشيع من ذلك هو أن تحدّد الأحكام الظروف التي يكون فيها الاشتراء باستخدام الاتفاقات الإطارية ملائما. وتحدّد الأحكام في فرنسا، مثلا، الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها الاتفاقات الإطارية، سواء مع مورّد واحد أو مع مورّدين متعدّدين، وتلك الظروف هي أساسا عندما لا يتسنى تحديد الجدول الزمني أو نطاق الأعمال تحديدا تاما في عقد الاشتراء.⁽⁶⁸⁾ وفي الولايات المتحدة، يمكن استخدام عقود مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة لاشتراء جميع أنواع السلع والخدمات، غير أن أشيع استخدام لها هو لاشتراء الأصناف التجارية.⁽⁶⁹⁾

٤٤ - وتقضي مبادئ البنك الدولي التوجيهية الخاصة بالخبراء الاستشاريين بقصر استخدام الاتفاقات الإطارية على الخدمات الاستشارية التي يحصل عليها من مورّد واحد، كما يلي:

"عقد التسليم غير المحدد (الاتفاق السعري). تستخدم هذه العقود عندما يحتاج المقترضون إلى خدمات متخصصة 'تحت الطلب' لتوفير المشورة بشأن نشاط معيّن لا يمكن تحديد مداه وتوقيته مقدّما. وتستخدم هذه العقود عادة للحصول على خدمات 'مستشارين' من أجل تنفيذ المشاريع المعقدة (مثل كتيفات السدود)، وتوفير آراء الخبراء لفرق تسوية النزاعات، وفيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية، ولتوفير المشورة بشأن الاشتراء، وحل المشاكل التقنية، وما إلى ذلك، وعادة لمدة سنة أو أكثر. ويتفق المقترض والمنشأة على أسعار الوحدة التي ستدفع للخبراء، ويتم الدفع على أساس الزمن الذي يستخدم فعليا."⁽⁷⁰⁾

٤٥ - وفيما عدا ذلك لا تتطرق المبادئ التوجيهية إلى الاتفاقات الإطارية تحديدا. ومن النظم الوطنية التي لديها أحكام مماثلة نظاما تايلند ومنغوليا.⁽⁷¹⁾

جيم - مدة الاتفاق الإطارى

٤٦ - في العديد من النظم التي استُعرضت، تحدّد الأحكام مدة قصوى للاتفاقات الإطارية، أكثرها شيوعا سنة واحدة، أو تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات. ففي ملاوي، مثلا، تقتصر مدة الاتفاق الإطارى على سنة واحدة في الأحوال العادية، وبحد أقصى خمس سنوات عند وجود مبررات كافية.⁽⁷²⁾ وفي بوركينافاسو، يجب أن تحدّد مدة الاتفاق الإطارى بالإشارة إلى فترات الميزانية، ولا يجوز بأية حال أن تتعدى ثلاث سنوات.⁽⁷³⁾ وفي السنغال، تبرم الاتفاقات الإطارية لمدة أولى قدرها سنة واحدة، ولكن يجوز تجديدها بحيث لا

تزيد مدتها الإجمالية على ثلاث سنوات.⁽⁷⁴⁾ وتوجد أحكام مماثلة في المغرب⁽⁷⁵⁾ والجزائر⁽⁷⁶⁾ وتونس.⁽⁷⁷⁾

٤٧- وينص توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC، في المادة ٣٢(٢) منه، على أنه "لا يجوز أن تتعدى مدة الاتفاق الإطارى أربع سنوات، إلا في الحالات الاستثنائية المبيرة على النحو الواجب، وخصوصا المبيرة بموضوع الاتفاق الإطارى." والمدة محددة في فرنسا بأربع سنوات. بموجب المادة ٧١- طاء من قانون الاشتراء العمومي، ما عدا في الحالات الاستثنائية المبيرة،⁽⁷⁸⁾ ومدة الاتفاقات الإطارية في أرمينيا محددة بثلاث سنوات.⁽⁷⁹⁾

٤٨- ومن الناحية الأخرى، لا تنص أحكام الولايات المتحدة على حد لمدة عقود المهام والتسليم أو عقود مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة.

دال- العتبات المالية والقواعد الأخرى التي تحدّد تطبيق قواعد الاشتراء ولوائحه

٤٩- قد تحدّد عتبات مالية انطباق قواعد ولوائح اشتراء معيّنة أو عدم انطباقها،⁽⁸⁰⁾ وبذلك يصبح من الاعتبار الهامة في هذا الصدد، في سياق الاتفاقات الإطارية، ما إن كانت عمليات الاشتراء المنفردة التي تتم بموجب الاتفاق الإطارى يضاف بعضها إلى البعض الآخر، أو تجمع، فيما يتعلق بالعتبات المالية.

٥٠- ففي نظم معيّنة، مثلا، توجد قواعد تقضي بتجميع كل عمليات الاشتراء التي تقوم بها هيئة ما في أي فترة زمنية معيّنة، وكذلك عمليات الاشتراء التي تتم بموجب نفس الاتفاق الإطارى، حتى إذا تمت عمليات الاشتراء بموجب عقود منفصلة، وتحظر على الهيئات تقسيم عمليات الاشتراء لتفادي انطباق العتبات المالية. فالمادة ٩ (٩) من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC، تنص على أن القيمة المقدّرة التي توضع في الاعتبار لدى تقييم ما إن كان الاتفاق الإطارى داخلا في نطاق العتبات المالية هي القيمة المقدّرة القصوى لجميع العقود المتوخاة للمدة الإجمالية للاتفاق أو النظام.

٥١- وإذا كانت العتبات المالية لانطباق الإجراءات التنافسية الرسمية تتوقف على قيمة كل عقد على حدة وحسب ولا توجد قواعد خاصة للاتفاقات الإطارية، يمكن أن يكون الاشتراء بموجب الاتفاقات الإطارية خارج نطاق نظام الاشتراء. فمثلا يمكن أن لا ينطوي الاتفاق الإطارى غير الملزم على إجراءات اشتراء أو عقد اشتراء، ويمكن أن تكون طلبات الاشتراء المنفردة أقل من العتبات المالية (حيثما يكون كل طلب اشتراء يقدم بموجب الاتفاق الإطارى هو عقد الاشتراء الوحيد).⁽⁸¹⁾

هاء - شروط الإعلان والنشر

٥٢ - في بعض نظم الاشتراء، لا تنطبق شروط الإعلان والنشر على الاتفاقات الإطارية، أو في بعض الحالات لا تنطبق على أجزاء من إجراءات الإرساء، مثل نشر إعلانات عن قرارات إرساء العقود بموجب المادة ١٤ من القانون النموذجي (التي تسمح للدولة المشترعة بأن تحدّد عتبة لا تُشترط تلك الإعلانات إذا كانت قيمة العقد أقل منها).

٥٣ - فمثلاً إذا أُعلن عن المرحلة الأولى من عملية إرساء الاتفاق الإطارية وتم إرساؤه وفقاً لأحكام توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC، لا يلزم إصدار إعلان آخر عن طلبات الاشتراء المنفردة ("call-offs") (العقود المنفردة) التي تقدّم عملاً بالاتفاق الإطارية.

٥٤ - وفي الولايات المتحدة، لا يلزم نشر الطلبات أو عمليات الاشتراء المنفردة التي تتم بموجب الاتفاقات الإطارية. ويشترط نشر قائمة بالاتفاقات الإطارية بين الوكالات، غير أنها ليست متوفرة حالياً.⁽⁸²⁾

٥٥ - وبموجب الاتفاق المتعلق بالاشتراء الحكومي، يمكن نظرياً للاشتراط النمطي بأن تنشر الجهة المشترية إعلاناً بشأن كل عملية إرساء على حدة أن يقضي بأن ينشر المشترون إعلاناً عن كل طلب اشتراء يقدم بموجب اتفاق إطارية.⁽⁸³⁾ غير أن منظمة التجارة العالمية قرّرت أن عمليات إرساء المرحلة الثانية معفاة من اشتراطات الإعلان والنشر المنصوص عليها في ذلك الاتفاق.⁽⁸⁴⁾

٥٦ - وقد لاحظ معلقون أن نشر إعلانات عن طلبات الاشتراء المقدمة أو العقود المرساة له قيمة كبيرة فيما يتعلق بالاتفاقات الإطارية، حيث يتيح إمكانية أن تكون هناك بعض الرقابة على ما إن كانت الاتفاقات الإطارية مع مورّد واحد يُعمل بها وفقاً للقواعد المقرّرة، وعلى الطريقة التي تقدم بها الطلبات في مرحلة الإرساء الثانية للاتفاقات الإطارية مع مورّدين متعدّدين. ولوحظ أن النص على جميع مقادير العقود التي تبرم بموجب الاتفاق الإطارية لأغراض النشر يمكن أن يكفل أن تكون الإجراءات أكثر شفافية مما قد تكون عليه لولا ذلك فيما يتعلق بعمليات الاشتراء الصغيرة، لأن الاتفاق الإطارية نفسه يجب أن يُعلن حتى إذا كان الإعلان عن عمليات الاشتراء الصغيرة غير لازم.⁽⁸⁵⁾

واو - إعادة النظر

٥٧ - يقضي العديد من النظم بأن المرحلة الثانية من عملية الإرساء معفاة من آلية إعادة النظر المماثلة للآلية المتوخاة في الفصل السادس من القانون النموذجي.

٥٨- فمثلاً، قرّرت منظمة التجارة العالمية أيضاً أن قرارات الإرساء التي تتم في المرحلة الثانية معفاة من إجراءات آلية إعادة النظر الواردة في الاتفاق المتعلق بالاشتراء الحكومي.⁽⁸⁶⁾ وبالمثل، ينص توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC على أنه، بعد إبرام الاتفاق الإطاري، لا تكون العقود المنفردة المبرمة بموجب ذلك الاتفاق الإطاري خاضعة لآليات إعادة النظر. وتبعاً لذلك، علّق مراقبون بأنه يمكن أن تكون هناك مخاطر تهدد التنافس المجدي في المرحلة الثانية.

٥٩- وفي الولايات المتحدة، يضطلع مكتب المساءلة الحكومي (GAO) بوظيفة إعادة النظر الاتحادية (وتسمّى الطعن في العطاءات "bid protests"). وفي معظم الحالات قد لا يطلب الموردون إعادة النظر في طلبات الاشتراء المنفردة التي تقدم بموجب اتفاق إطاري، لأن الاتفاق الإطاري نفسه يخضع لإعادة النظر.⁽⁸⁷⁾

الحواشي

(1) كنسبة من المبالغ الملتزم بها للاشتراء على نطاق الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة بالدولارات، من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢. انظر United States Government Accountability Office, Civilian Agency Compliance with Task and Delivery Order Contracts, GAO Rep. No. 03-983, at 6 (August 2003).

(2) لذلك يمكن أن يختلف المورد الذي يقدم أفضل مردود للإنفاق تبعاً لطبيعة طلب الاشتراء، مع إيلاء الاعتبار لأي تخفيضات في السعر تمنح على أساس طلب الاشتراء، ومدى توافر موظفي المورد للاضطلاع بأعمال معينة، والتطورات التي تحدث في منتجات المورد بين وقت إبرام الاتفاق الإطاري ووقت إصدار طلب الاشتراء، أو أي عوامل أخرى.

(3) توجيهها البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا 2004/17/EC و 2004/18/EC المؤرخان ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤: التوجيه 2004/17/EC المنسق لإجراءات الاشتراء للجهات التي تعمل في قطاعات خدمات المياه والطاقة والنقل والبريد، والتوجيه 2004/18/EC بشأن تنسيق الإجراءات الخاصة بإرساء عقود الأشغال العمومية وعقود التوريد العمومي وعقود الخدمات العامة، على التوالي (Official Journal of the European Union, No. L 134, 30 April 2004, pp. 1 and 114 et seq, also available at http://europa.eu.int/comm/internal_market/publicprocurement/legislation_en.htm). ويسمح التوجيه 2004/17/EC في الفقرة ١٤ منه بالاتفاقات الإطارية. ويحتوي التوجيه 2004/18/EC في المادة ٣٢ منه على أحكام أكثر تفصيلاً عن الاتفاقات الإطارية، وستراعي هذه المذكرة تلك الأحكام الأخيرة لدى النظر في استخدام الاتفاقات الإطارية في الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

(4) في الفرنسية مثلاً، تطلق عليها تسميات شتى، مثل accords-cadres, marches de clientèle, marches à commandes, commandes fractionnées, acuerdos marco, acuerdos de suministro and وبالاسبانية، commande and marchés fractionnés, contratos con fecha de entrega indefinida o de suministro cuantitativo indefinido.

(5) Arrowsmith S., "Framework purchasing and qualification lists under the European Procurement Directives: Part I", (1999) 8 P.P.L.R., 115.

- (6) غير أنه صحيح أيضا أن بعض أنواع الاتفاقات الإطارية وبعض أنواع قوائم الموردين قد يصعب تصنيفها. وتناقش الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.45 و Add.1 استخدام قوائم الموردين.
- (7) في الولايات المتحدة، "يجب على البائع، لكي يصبح مقاولا مسجلا في الجدول [لدى إدارة الخدمات العامة (GSA)] [أي لكي يجوز ما يناظر الاتفاق الإطاري]، أن يقدم أولا عرضا تلبية للالتزام المنطبق الصادر من إدارة الخدمات العامة. وترسي إدارة الخدمات العامة العقود على الشركات المسؤولة التي تعرض أصنافا تجارية تدخل في نطاق الأوصاف العامة المبينة في التماسات الإدراج في جداول إدارة الخدمات العامة". انظر كذلك الموقع الشبكي <http://www.gsa.gov/Portal/gsa/ep/channelView.do?pageTypeId=8199&channelPage=%2Fep%2Fchannel%2FgsaOverview.jsp&channelId=-13464>.
- (8) علّق مراقبون بقولهم إن إرساء العقود في المرحلة الثانية يمكن أن يتم - باستخدام التكنولوجيات الإلكترونية - في ساعات، بدلا من الأسابيع أو الأشهر التي تلزم لدى استخدام أساليب الاشتراء الأخرى.
- (9) يعتبر بعض المعلقين الاتفاقات الإطارية أفضل من قوائم الموردين فيما يتعلق بالاشتراء العاجل في حالات مثل المرافق الخدمية (التي يمكن أيضا اشتراكها باستخدام أسلوب طلب تقديم عروض الأسعار الوارد في القانون النموذجي والذي يعرف أيضا باسم "التسوق"). غير أن معلقين آخرين يشددون، وخصوصا فيما يتعلق بالمرافق الخدمية، على ما ينشأ في أسلوب التعاقد الخارجي هذا من مجازفات متعلقة بالتنوع.
- (10) يمكن أن يتعزّز الضمان إذا كان الاتفاق يعطي المورد(ين) بعض التوقع لتلقي طلبات اشتراء في المستقبل، بحيث يزداد احتمال أن يستثمر(وا) في المعدات والمكينات اللازمة، وخصوصا فيما يتعلق بمنتج موصى عليه. ويمكن أن ينص في الاتفاق على حد أقصى للكمية بغية التحسب للطلب العالي غير المتوقع - إما لحماية الموردين من تلقي مستويات غير متوقعة من طلبات الاشتراء أو للسماح للجهات المشترية بالبحث عن مصادر توريد أكثر مؤاتاة يوفرها مورد أكبر.
- (11) U.S. Office of Management & Budget, Office of Federal Procurement Policy, "Best Practices for Multiple Task and Delivery Contracting", 7 (Washington, D.C.: July 1997), available at <http://www.acqnet.gov/Library/OFPP/BestPractices/BestPMAT.html>.
- (12) يمكن نظريا أن تستخدم الاتفاقات الإطارية التي من هذا النوع في عمليات الاشتراء التي يمكن أن تتم بطريقة مريحة في دفعة واحدة ولكن الجهة المشترية تقسمها إلى دفعات لإتاحة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. غير أن المعلومات المقدمة إلى الأمانة لم تشر إلى حالات استخدمت فيها تلك الاتفاقات في الواقع لهذا الغرض.
- (13) مثل اثيوبيا وبوركينا فاسو وشيلي والصين والمكسيك والنيجر.
- (14) انظر، مثلا، القانون البرازيلي رقم ٨-٦٦٦ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الباب الخامس، والمرسوم رقم ٣-٩٣١ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي فرنسا قانون الاشتراء العمومي، المادة ٧١.
- (15) تتفاوض منظمة التجارة العالمية حاليا على مشروع تنقيحات للاتفاق المتعلق بالاشتراء الحكومي (انظر المرفق ٤ (ب) للبيان الختامي المشتمل على نتائج دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المتاح على الموقع الشبكي http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gpr-94_e.pdf)، ويمكن تعديل ذلك المشروع ليشمل حكما محددا بشأن الاتفاقات الإطارية، رغم أن بعض الدول الأعضاء يرى أن إدراج ذلك الحكم لن يكون ملائما.
- (16) من البلدان التي ليست لديها أحكام بهذا الصدد سرياليون والكاميرون ومصر ونيجيريا.
- (17) المادتان ٢٩ و ٣٠ على التوالي من قانون الاشتراء العمومي. بملأوي، القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٣.

(18) المادة ٥-٢ من قانون الاشتراء العمومي بإثيوبيا، والمادة ٥٧ من لوائح الاشتراء التنزانية لعام ٢٠٠٥، الصادرة بموجب قانون الاشتراء العمومي (القانون رقم ٣ لعام ٢٠٠١).

(19) *Decret N°2003-269/Pres/Pm/Mfb.*

(20) *Code des marchés publics*، المادة ٦٥.

(21) انظر *Code des marchés publics, décret n°2002-550*، تموز/يوليه ٢٠٠٢، الفصل السادس، *Marchés de clientèle ou à commande*، المادة ٢٦.

(22) *Décret présidentiel n° 02-250 du 13 Joumada El Oula 1423 correspondant au 24 juillet 2002 portant réglementation des marchés publics.*

(23) *Décret n° 95-401/p-rm portant code des marches publics.*

(24) *Décret n° 2-98-482, fixant les conditions et les formes de passation des marchés de l'Etat ainsi que certaines dispositions relatives à leur contrôle et à leur gestion, article 5.*

(25) المادة ٨، *Décret n° 2002-3158 portant Réglementation des Marchés Public*، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(26) *Projet de Directive*، المواد ٧ و ٣٦ و ٣٧.

(27) لوائح وزارة المالية، "Government Procurement Management Implementation for Central Agencies"، البنود ٣١ و ٣٢.

(28) معلومات قُدمت إلى الأمانة من حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين.

(29) انظر الفقرة ٤٥ للاطلاع على الأحكام الموجودة في تايلند ومنغوليا.

(30) قُدمت إلى الأمانة معلومات عن هذه الممارسة. ويشير الموقع المسمى "أحكام وشروط معدة استخدام الأعمال التجارية الإلكترونية الحكومية (GeBIZ)"، الذي يدير نظاما يسجل فيه الموردون أنفسهم لكي يقوموا بالتعامل التجاري مع الحكومة إلكترونيا، إشارة محدّدة إلى إمكانية استخدام الاتفاقات الإطارية، بما فيها تلك التي تتعلق بعروض أسعار من الموردين (البند ١٢ من تعريف الاتفاقات الإطارية).

(31) انظر على وجه الخصوص المادة ٣٢ من التوجيه 2004/18/EC.

(32) *Code des marches publics, Decret No.2004-15*، المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، المادتان ٧٠ و ٧١،

ويجري تحديثه حاليا لمراعاة توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن الاشتراء. والممارسة المتبعة في إطار القانون الحالي هي كما يلي: تميز الأحكام بين نوعين من الاتفاقات الإطارية يمكن استخدامها عندما لا يتسنى تنظيم الجدول الزمني للأعمال أو نطاق الأعمال تنظيما كاملا في العقد. النوع الأول هو الاتفاقات الإطارية المشتملة على طلبات اشتراء، والتي تكون الجهة المشترية ملزمة بموجبها بشراء مقدار أدنى منصوص عليه، وجميع احتياجاتها من السلع أو الإنشاءات أو الخدمات ذات الصلة، من المورد المعني، في حدود مقدار أقصى. ويرم هذا النوع من الاتفاقات عادة في شكل اتفاق مع مورد واحد، رغم أنه يُسمح بإبرام اتفاق مع موردين متعددين إذا كان من المستحيل أن يقوم مورد واحد بكل الأعمال أو عندما يلزم إبرام اتفاق مع موردين متعددين من أجل أمن التوريد. (يعمل بالنوع الثاني من الاتفاقات الإطارية باستخدام طلبات اشتراء مشروطة، تكون الجهة المشترية ملزمة بموجبها بشراء كمية معيّنة فقط، مع خيار شراء كمية أكبر). ويشترط التنافس في المرحلة الأولى على أساس القيمة العليا المقدرة للمشتريات المتوقعة.

(33) يمكن الاطلاع على قانون الاشتراء (SFS 1992:1528)، بصيغته المعدلة، على الموقع الشبكي <http://www.nou.se/pdf/louenglish.pdf>.

(34) يرى مكتب التجارة الحكومية التابع للحكومة البريطانية أن الاتفاقات الإطارية لم تكن منافية لتوجيهات الاتحاد الأوروبي السابقة، من حيث إن إبرام الاتفاق الإطاري يمكن أن يتم إما وفقاً للتوجيهات إذا كان الاتفاق عقداً ملزماً مع التزامات شراء، أو يكون الاتفاق خارجاً عن نطاق تلك التوجيهات بسبب عدم وجود التزامات على الجهة المشترية بأن تقوم بأي اشتراء على الإطلاق. وعمليات الاشتراء التي تتم بموجب الاتفاق الإطاري هي عقود تنطبق عليها التوجيهات، وكانت المفوضية الأوروبية تشعر بالقلق من أن تلك العمليات لا تُرسي وفقاً للتوجيهات إذا حدثت تغييرات في المواصفات في تلك المرحلة. وقد تمت معالجة الموقف الآن بإصدار توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن الاشتراء. انظر كذلك المذكرة الإعلامية الصادرة من مكتب التجارة الحكومية، شباط/فبراير ٢٠٠٣، المتاحة على الموقع الشبكي http://www.ogc.gov.uk/embedded_object.asp?docid=1000330، وانظر Arrowsmith S., "Case Comment: Framework Agreements under the UK Procurement Regulations: the Denfleet Case," 2005 PUB. PROC. L. REV. NA86.

(35) يمكن أن يُصدر طلب الاشتراء المنفرد إما بتطبيق الأحكام المبينة في الاتفاق الإطاري أو، إذا لم تحدّد جميع الأحكام مقدّماً في الاتفاق الإطاري، فبإجراء منافسة أخرى بين أطراف الاتفاق الإطاري. وتنص التوجيهات على أن إعادة فتح باب التنافس ينبغي أن تمثل لقواعد معينة تهدف إلى ضمان المرونة واحترام المبادئ العامة للتوجيهات، وخصوصاً مبدأ المعاملة المتساوية. ولنفس الأسباب، لا ينبغي أن تتعدى مدة الاتفاق الإطاري عادةً أربع سنوات.

(36) انظر قانون الاشتراء العمومي، المؤرخ، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، (RTI I 2000, 84, 534)؛ الذي دخل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١، بصيغته المعدلة، والمتاح على الموقع الشبكي http://www.rha.gov.ee/eng/?nav_PeaLink=Oigusaktid&id=15.

(37) انظر الموقع الشبكي <http://www.hansel.fi/index.php?id=286&action=empty>.

(38) القانون المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قانون الاشتراء العمومي، متاح على الموقع الشبكي <http://www.uzp.gov.pl/>.

(39) انظر القانون رقم ٢٠٠٣/٥٣٢ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، والمتاح على الموقع الشبكي <http://www.uvo.gov.sk/english/stat02a/stat02a.htm>.

(40) تعمل النرويج بنظام اشتراء يتفق مع نظام المنطقة الاقتصادية لأوروبية، ويتبع مجموعتين من اللوائح عملاً بالقانون رقم ٦٩ المؤرخ في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ (بصيغته المعدلة)، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي <http://www.dep.no/odin/english/norway/foreign/032091-991532/dok-bn.html>. غير أن الهيئة الأوروبية لمراقبة التجارة الحرة لاحظت في عام ٢٠٠٣ أن النرويج سمحت بإبرام اتفاقات إطارية معينة دون تطبيق توجيهات الاتحاد الأوروبي التي كانت سارية في ذلك الحين (انظر الموقع الشبكي <http://www.eftasurv.int/information/annualreports/dbaFile4066.pdf>).

(41) انظر قانون الاشتراء العمومي لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، آذار/مارس ٢٠٠٤، متاح على الموقع الشبكي http://www.sigmaweb.org/PDF/Laws_PUP/FYROM_PPL_Mar_2004.pdf.

(42) تعمل بموجب: Ley de compras 19.886, Capítulo VI, artículo 30, d.

- (43) انظر القانون رقم ٢٦٨٥٠ المؤرخ في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (قانون الاشتراء الحكومي) واللوائح الصادرة بموجبه، وخصوصا المواد ٨٨-٩٦.
- (44) انظر قانون الأشغال العمومية والخدمات ذات الصلة (Ley de Obras Públicas y Servicios Relacionados)، المادة ٤٧.
- (45) القانون رقم ٨٦٦٦ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الباب الخامس، والمرسوم رقم ٩٣١-٣ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
- (46) المرسوم رقم ٩٣١-٣ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
- (47) القانون رقم ٨٦٦٦ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، المادة ٥٧، والمرسوم رقم ٩٣١-٣ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، المادة ٢-٤.
- (48) المادة ١٦-٥٠٤ من لائحة الاقتناء الاتحادية، المتاحة على الموقع الشبكي www.arnet.gov/far.
- (49) ترسي إدارة الخدمات العامة ثلاثة أنواع من العقود: جدول الإرساء الوحيد (SAS)، و جدول الإرساء المتعدد (MAS)، و جدول الصيانة والإصلاح. و بموجب جدول الإرساء الوحيد يوجد مورّد واحد، وتصنع الأصناف حسب المواصفات العسكرية الاتحادية أو كأصناف تجارية، وتكون عمليات الاشتراء لمنطقة جغرافية معيّنة، وترسى نتيجة لتقديم عطاءات محتومة. و بموجب جدول الإرساء المتعدد يوجد مورّدون متعدّدون، دون ضمان للبيع، ويكون الموردون حائزين على عقد مواعيد تسليم غير محدّدة/كميات غير محدّدة، وتحدّد الأسعار على أساس حسوم من قوائم الأسعار التجارية.
- (50) المادة ٨-٤٠٤ من لائحة الاقتناء الاتحادية، التي بموجبها تعتبر طلبات الاشتراء المقدّمة استنادا إلى جدول إرساء متعدّد، باستخدام الإجراءات المبينة، صادرة باستخدام تنافس تام ومفتوح.
- (51) يمكن الوصول إلى التماسات العروض لعقود جداول الإرساء المتعدّد، الموحدة إلى حد بعيد عبر فئات المنتجات المختلفة، عن طريق قاعدة البيانات الإلكترونية لإدارة الخدمات العامة، على الموقع الشبكي www.gsaelibrary.gsa.gov. وعموما تقبل إدارة الخدمات العامة أي مورّد يعرض أسعارا معقولة.
- (52) يستند تحديد الأسعار لعقود جداول الإرساء المتعدّد إلى التسعير التجاري لدى البائع؛ وبموجب شرط الزبون الأكثر رعاية، يلتزم البائع بتخفيض أسعاره الخاصة بجدول الإرساء المتعدّد إذا خفض أسعاره لفئة من الزبائن التجاريين قبلتها إدارة الخدمات العامة والبائع باعتبارها فئة زبائن البائع المرجعية. انظر Price Reductions clause, GSAAR 552.238-75, 48 C.F.R. § 552.238-75 (September 1999); U.S. General Services Administration, Office of Inspector General, "Special Report – MAS Pricing Practices: Is FSS Observing Regulatory Provisions Regarding Pricing?" (24 October 2001) (available at http://www.gsa.gov/gsa/cm_attachments/GSA_DOCUMENT/masrpt_R2E-c7B_0Z5RDZ-i34K-.pR.pdf).
- (53) البابان ٨-٦٧ و ٨-٦٨ من مبادئ الكومنولث التوجيهية للاشتراء (CPGs)، الصادرة بموجب البند ٧ من لوائح الإدارة المالية والمساءلة لعام ١٩٩٧.
- (54) عرّفت هذه العقود بأنها "اتفاق يشتمل على عرض من مقاول محتمل وقبول لذلك العرض من الحكومة للدخول في عقد في المستقبل وفقا لأحكام وشروط منصوص عليها في الاتفاق الدائم. وبوجود الاتفاق الدائم، يوجد التزام من جانب الحكومة بأن تحصل على الخدمات المتفاوض عليها خلال المدة الزمنية المحددة." حكومة كولومبيا البريطانية، كندا، وزارة المالية، مكتب المراجع العام، مصطلحات دليل السياسات

والإجراءات الجوهرية، المتاحة على الموقع الشبكي <http://www.fin.gov.bc.ca/ocg/fmb/manuals/CPM/Glossary.htm>.

(55) يجوز للهيئات الكندية أن تستخدم عرضا دائما عندما تستخدم نظام 'البائع المسجل' (Vendor of Record (VOR)) استخداما مباشرا لشراء السلع والخدمات. ونظام البائع المسجل هو "عملية اشتراء تلتزم بها بلدية/مجلس محلي عطاءات أو اقتراحات من مجموعة مختارة من البائعين الذين أقامت معهم بالفعل علاقة تجارية مُرضية. والهدف من استخدام نظام البائع المسجل هو أن يكون هناك "مورد كفاء ويمكن التعويل عليه وفعال من حيث التكلفة يكون متاحا عند الحاجة إليه دون مواجهة التكاليف الإدارية التي تلزم للحصول على عدة عروض سعرية." حكومة أونتاريو، كندا، وزارة شؤون البلديات والإسكان، *a Guide to Developing Procurement Bylaws, Meeting the Requirements of the Municipal Act, 2001*, at 24 (July 2003), available at http://www.mah.gov.on.ca/userfiles/HTML/nts_1_11349_1.html.

(56) انظر PWGSC, Supply Manual, section 9J, especially 9J1, available at <http://www.pwgsc.gc.ca/acquisitions/text/sm/sm-e.html>.

(57) يمكن الاطلاع عليه على الموقع <http://www.pwgsc.gc.ca/acquisitions/text/sm/sm-e.html>.

(58) يمكن الاطلاع عليه على الموقع <http://sacc.pwgsc.gc.ca/sacc/index-e.jsp>.

(59) يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن العروض الدائمة وترتيبات التوريد في الفصل الخامس من الكتيب الإرشادي بشأن التوريد، ابتداء من الفقرة ٥-١٥٣.

(60) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات، وخصوصا بشأن استخدام الاشتراء الإلكتروني من أجل أتمتة عملية المناقصة وعقود الأسعار، على الموقع الشبكي للمديرية العامة للإمدادات والتخلص (DGS&D) (www.dgsnd.gov.in).

(61) يكون الاتفاق في معظم النظم عقدا ملزما إذا تعهد كل من الطرفين بالتزام بموجبه. ففي فرنسا، مثلا، يعتبر الاتفاق الإطاري عقدا ملزما للطرفين كليهما، لأن نوعي الاتفاقات الإطارية المتوخين في القانون كليهما ينطويان على التزام على الجهة المشتريّة بأن تقوم بحد أدنى من الاشتراء. وإذا كان الاتفاق غير مشتمل على التزام على الجهة المشتريّة بأن تقوم بحد أدنى من الاشتراء فيمكن في بعض النظم اتخاذ خطوات قانونية، كالسند في القانون الإنجليزي مثلا، لجعل الاتفاق عقدا ملزما رغم ذلك، أو يمكن أن يترك ليظل كما هو اتفاقا غير ملزم.

(62) لا يرجح أن يكون الاتفاق الإطاري الذي لا يلزم المورد بأن يلبي طلبات الاشتراء التي تقدم بموجبه مفيدا للجهة المشتريّة، ولذلك لا يرجح أن تصادف حالات منه في الواقع. ولا تكفل الترتيبات غير الملزمة أي أمن إمدادي، ولذلك يكون وجود مصادر توريد بديلة مهما، كما أن تلك الترتيبات غير ملائمة بالنسبة للمنتجات الحرجة. علاوة على أن الطابع غير اليقيني للترتيب لا يرجح أن يزيد إلى الحد الأقصى وفور التكاليف والزمن التي يمكن أن يحققها الترتيب الملزم. غير أنه يمكن أن تكون هناك وفور للجهات المشتريّة في إبرام هذا النوع من الترتيبات، إذا كانت هناك توقعات واقعية للقيام بأعمال تجارية، حتى وإن لم تكن هناك التزامات قانونية قطعية.

(63) المفوضية الأوروبية، المديرية العامة للسوق المحلية والخدمات، *Public Procurement Policy, CC/2005/03_rev 1*, of 14.7.2005, page 3.

(64) يمكن الاطلاع على مثال لنظام لا يسمح فيه بعمليات الاشتراء خارج نطاق الاتفاق الإطاري في قانون المشتريات العمومية الفرنسي الحالي، المادتين ٧٠ و ٧١.

- (65) ينص على أن تعاب الاحتجاز عادة في الاتفاقات الإطارية مع مورّد واحد وفي العقود الخاصة بخدمات المهنيين.
- (66) توجد أحكام مناظرة بشأن إجراءات المناقصة المحدودة واشتراء الخدمات.
- (67) غير أن بعض المعلقين يرون أن الكمية يمكن أن تفسر بأنها تشمل التقدير.
- (68) أعلاه، الحاشية ٣٢.
- (69) يعرف "الصنف التجاري" تعريفاً واسعاً في المادة ٢-١٠١ من لائحة الاقتناء الاتحادية (48 C.F.R. § 2.101) بحيث يشمل السلع والخدمات المتوافرة تجارياً بصفة عامة، والأصناف المتعلقة بتلك الأصناف والمتوافرة على نطاق واسع. وفي حين أن اللوائح الخاصة بـ "الأصناف التجارية" مبسطة (انظر الجزء ١٢ من لائحة الاقتناء الاتحادية (48 C.F.R. Part 12))، فإن الجهات التنظيمية في الولايات المتحدة اقترحت مؤخراً تخفيض الشروط القانونية بقدر أكبر بالنسبة للأصناف التجارية المتوافرة على نطاق واسع وفوراً، التي تسمى أيضاً أصنافاً "تجارية متاحة في السوق" (commercial off-the-shelf)، بما في ذلك الإمدادات والخدمات على السواء.
- 69 Fed. Reg. 2447 (١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤))
- (70) "Guidelines: Selection and Employment of Consultants by World Bank Borrowers," May 2004, paragraph 4.5, available at <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/PROJECTS/PROCUREMENT/0,,pagePK:84271~theSitePK:84266,00.html>.
- (71) انظر قانون الاشتراء العمومي المنغولي، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أولان باتور، المتاح على الموقع الشبكي http://www.wto.org/english/tratop_e/gproc_e/monlaw_2000.doc.
- (72) قانون الاشتراء العمومي رقم ٨ لعام ٢٠٠٣.
- (73) المادة ٩ من Decret No 2003-369/PRES/PM/MFB.
- (74) المادتان ٢٦ و ٢٧ من Code des marchés publics، الحاشية ٢١ أعلاه.
- (75) المادة ٨ من Décret n° 2002-3158، الحاشية ٢٤ أعلاه.
- (76) Décret présidentiel n° 02-250 [at end of doc.] du 13 Joumada El Oula 1423 correspondant au 24 juillet 2002، portant réglementation des marchés publics juillet 2002، الحاشية ٢٢ أعلاه.
- (77) المادة ٨ من Décret n° 2002-3158، الحاشية ٢٥ أعلاه.
- (78) غير أن القانون لا يستبعد أن تزيد مدة طلب اشتراء منفرد بموجب الاتفاق الإطاري على المدة القصوى للاتفاق الإطاري نفسه البالغة أربع سنوات.
- (79) المدة محدّدة في أرمينيا بيوم ١ تموز/يوليه من السنة التالية للسنة التي يرم فيها العقد، بحد أقصى قدره ثلاث سنوات.
- (80) مثلاً الحد الأدنى في الاتحاد الأوروبي لانطباق توجيهاته المتعلقة بالاشتراء هو عموماً ٢٤٩ ٠٠٠ يورو (٤٩٩ ٠٠٠ يورو لمعظم عقود التوريد والخدمات، و ٦٢٤ ٠٠٠ يورو في حالة عقود التشييد) (المادة ١٦ من التوجيه 2004/17/EC، والمادة ٧ من التوجيه 2004/18/EC).
- (81) على سبيل المثال فإن إجراءات المناقصة الواردة في القانون النموذجي لا تتوخى هي أيضاً الترتيبات التي لا ينعقد بموجبها عقد ملزم إلا عند تقديم طلبات اشتراء. وعلى وجه الخصوص، تنص المادة ٣٦ (٤) على أن عقد "الاشتراء" ينشأ عند قبول العطاء.

- (82) انظر لائحة الاقتناء الاتحادية، القسم الفرعي ٥-٦. غير أن الموقع الشبكي الذي ينبغي أن يحتوي على القائمة المشار إليها الخاصة بالاتفاقات الإطارية بين الوكالات، وهو <http://www.contractdirectory.gov>، يوجد به إعلان يقول إن "وظيفة دليل العقود المبرمة بين الوكالات معلقة مؤقتاً".
- (83) الاتفاق المتعلق بالاشتراء الحكومي، المادة الثامنة عشرة-١.
- (84) منظمة التجارة العالمية، اللجنة المعنية بالمشتريات الحكومية، "Review of National Implementing Legislation: United States," Sec. V (GPA/50 (01-2999) (15 June 2001)), available at <http://docsonline.wto.org/DDFDDocuments/t/PLURI/GPA/50.doc>.
- (85) يمكن أيضاً أن يبرر حجم الاتفاق الإطاري تكاليف الإعلان التي تكون لولا ذلك مفرطة فيما يتعلق بعمليات الاشتراء الصغيرة.
- (86) منظمة التجارة العالمية، اللجنة المعنية بالاشتراء الحكومي، "Review of National Implementing Legislation: United States," Sec. V (GPA/50 (01-2999) (15 June 2001)), available at <http://docsonline.wto.org/DDFDDocuments/t/PLURI/GPA/50.doc>.
- (87) باستثناءات محدودة.